

## أين القضاء؟

(يمتلكه الصفدي مع شركة سوليدير) ولم أوافق، وكان المطلوب ارتكاب مخالفة. ذات يوم جاءني اتصال يقول إن شخصاً يقوم بصب عواميد من الباطون في المكان بشكل مخالف للقانون لربط المبني بمنطقة أخرى، وهو مخالفة، ومرتبها مسؤول بارز عن المال العام». وهي مخالفة للمرسوم الذي يحدد نسبة البناء في هذه المنطقة، إضافة إلى مسألة متعلقة بأشغال الأملاك البحرية. لم أصدق، اتصلت بمدير عام التنظيم المدني وأرسلت وفداً وأكدوا لي ذلك. وعن الفيضانات في منطقة الشويفات، أوضح العريضي أن المنطقة حصل فيها فيضان بسبب أعمال الضخ التي يقوم بها معمل «تايد» في الشويفات، وانسداد الأقبية بسبب معاميل الباطون ونشر الصخور بين الشويفات

وبشامون، كاشفاً أن بلديات المنطقة لم تحرك ساكناً. ولفت العريضي إلى أن طوفان نهر الغدير ليس مسؤولية وزارة الأشغال بل الطاقة. مع ذلك، منذ 2008 حتى الآن أعطيت التوجيهات اللازمة بهذا الشأن، وما حصل السنة الماضية سيكرر الآن.

ويشان ملف سجن رومية، لفت العريضي إلى أنه حصل اجتماع في الوزارة مع مدير عام الأمن الداخلي وستة ضباط معنيين بذلك، قيل وقتها إن المشكلة ليست بالأشغال. وعندما جاؤوا كشفت كل الأوراق التي لدي من مصادرهم وأظهرت أنه لا يوجد مسؤولية على الوزارة. كذلك فإن فرق وزارة الأشغال لم تتمكن من تنفيذ عملها في بعض المباني لأسباب أمنية، عارضاً تقريراً من ديوان المحاسبة حول كل ما ورد في التقارير السابقة.

وسارع الصفدي إلى الرد، مشدداً على أنه لا أساس لكل الاتهامات ضده، ومعتبراً في حديث تلفزيوني أن حملة العريضي ضده سياسية بامتياز. ورأى أنه شخصية سنية مرشحة لأن تكون رئيس حكومة، وهناك من لا يريد له أن يكون شخصية قوية ورئيس حكومة في هذه المرحلة.

وعن موضوع عدم صرف الأموال، قال: «الأموال كانت تصرف على عكس ما يقول العريضي»، مشيراً إلى أنه يريد كل الأموال لكل المشاريع، وكان يعمل ضمن إطار تصريف الأعمال، الأمر الذي لم يرق العريضي الذي يريد أن يسيطر أمره وليس أمور البلاد، لافتاً النظر إلى أن «جزءاً كبيراً من مبلغ الـ 124 مليار لييرة للصيانة صرف للحاجات الضرورية». وفي حديث تلفزيوني آخر، استغرب «أن يحمل العريضي الجميع مسؤولية عدم القيام بواجبه، وأن يظهر نفسه كأنه وزير مثالي».

وقال: «وزارة الأشغال ليست أهم وزارة في البلد ولن تكون كذلك، والعريضي ليس أهم وزير في البلد»، مشدداً على أنه «لا وزير ولا غيره سيأخذ «قرش» من دون حق».

## متابعة

# صيادو الدالية مجدداً البحر ليس للحريبي ولن نتركه

محمد نزال

صيادو الدالية مجدداً أمام القضاء. هذه المرة مضت جلسة المحاكمة على خير. الجهة المدعية، أي شركات عائلة رفيق الحريبي، لم تُعدّ الأجوبة المطلوبة، فطلبت الاستمهال وأجلت الجلسة. لكن في المقابل، الصيادون يقولون إنهم واثقون من حقهم، ومن ناحية ثانية لا يفهمون سبب امتناع الوزير غازي العريضي عن استئناف العمل في توسعة الميناء. هل يجيبهم الوزير؟

في الوقت الذي كان فيه وزير النقل والأشغال العامة غازي العريضي، أمس، يتحدث عن «سرققات» في الوزارات وتعدّيات سلفه (وزير المال الحالي) محمد الصفدي على الأملاك العامة البحرية، ويكثر من الكلام «المضغوط» غير المفهوم، وفيما كان يُبرئ نفسه من «الطوفان» الذي شهدته المناطق الأسبوع الماضي، رامياً التهم على سواء، كان صيادو الدالية يصرخون عند مدخل عدلية بيروت، بعد خروجهم من جلسة المحاكمة، ضد عائلة الحريبي وكل المسؤولين في الدولة، من دون استثناء العريضي طبعاً.

الصياد عامر محفوظ، وهو واقف في وسط الشارع، سأل بصوت عالٍ: «لماذا لم يكمل الوزير العريضي مشروع توسعة الميناء في الدالية؟ ألم يتحدث أخيراً عن مسؤولية عائلة الحريبي، بل هاجمهم أيضاً، واتهمهم بأنهم يضعون «عينهم» على الملك العام البحري؟ لكن لماذا لا يقوم هو بما عليه؟ لماذا لا يقف ضد الاستيلاء على الميناء والشط والبحر وبيوت الصيادين؟ نريد جواباً واضحاً وكفي ضحك علينا... مللنا هذه المسرحيات». ما قاله محفوظ، حقيقة، يستدعي من القضاء أخذه على محمل الجد. الصياد يفت إلى أن ثمة وزيراً في الدولة قال علناً قبل أسابيع إن هناك «صفقات» كانت تُركب في قضية ذات صلة بالأملاك

العامة. قالها صراحة، ومع ذلك لم تتحرك أي من النيابات العامة. أكثر من ذلك، وعد العريضي باستئناف العمل في توسعة ميناء الدالية، معلناً أنه إلى جانب الصيادين، لكنه في الواقع لا يفعل لهم شيئاً، بل تستمر وزارته في الاستقالة من أشغالها من دون أي تبرير. بعض المتابعين لسير المحاكمة سألوا: «ثري ألا يفترض بالقضاء أن يستدعي العريضي للاستماع إلى إفاداته؟».

إنها قضية الدالية مجدداً. يوم أمس كان الصيادون على موعد جديد في المحكمة، أمام قوس قاضية الأمور المستعجلة زلفى الحسن، في قضية طلب «طردهم» من الدالية من جانب عائلة رفيق الحريبي. كانت القاضية أكثر لطافة مع الحاضرين هذه المرة، لم يتعرض أحد للتعنّف أمامها من قبل قوى الأمن، ولم تطرد أحداً من قاعتها. استمعت إلى الصيادين، وأعطتهم وقتاً ليقولوا ما عندهم، فخرجوا ليعبروا عن ارتياحهم للقاضية، وعن ثقتهم بعادتها. لكن اللافت هذه المرة أن الجهة المدعية، أي الشركات التي تملك عائلة الحريبي أكثر أسهمها، طلبت وكيلتها المحامية الاستمهال «تحضير الأجوبة». وكيل الصيادين، المحامي علي خليل، كان يتوقع من المدّعين أن يكون لديهم أجوبة حاضرة، إذا به يُفاجأ بأنهم يطلبون «الاستمهال»، مع أنهم هم أصحاب الدعوى! هكذا أُجلت الجلسة.

قبل ذلك، أذنت القاضية للصياد عائدة العدشيتي صالح أن تتكلم، فقالت: «يا حضرة القاضية، نحن نعلم أننا لسنا بحجم الجهة المدعية وقوتها ونفوذها. هم يدهم طالبة، ولكن لنا ثقة بك وبعادتك... يا ريت لو بتنزلوا على الدالية وبتشوفوا بيوتنا وحياتنا، المهم نحن لن نهجر المنطقة لنموت في عبارة مثل عبارة إندونيسيا. نريد أن نموت عند بحر بيروت». أخذ الصياد حسن نبهة الكلام: «حضرة القاضية، المباشر (الموظف القضائي) الذي يقف

معنا في المحكمة الآن، هددنا سابقاً، وقال لنا القصة أكبر منكم. أما الخبير الذي أرسلته محكمتهم إلينا، سعيد فتحة، فقال لنا إن البحر والماء كله لعائلة الحريبي». استمعت القاضية إلى كل هذا، وطلبت من الصيادين أن تنقل هذه الشكاوى إلى وكيلهم المحامي، وذلك للنظر فيها وفق الأصول القانونية.

المحامي خليل قال لـ «الأخبار» إنه يسعى لإبعاد القضية عن القضاء المستعجل، وذلك لعدم الاختصاص، إذ «إن هذه المحكمة تنظر في ظاهر القضايا، ولكن قضيتنا عمرها سنوات طويلة. الصيادون في الدالية منذ أكثر من 50 عاماً، والأرض هناك استملكها المدّعون منذ عام 1995... (وهناك ملاك آخرون أيضاً) وبالتالي لا مكان للعجلة هنا، لأن النزاع جدي وعميق ومعقد». وأوضح المحامي أن الصيادين لديهم محاضر تتعلق بمنازلهم في الدالية، تعود إلى ثمانينيات القرن الماضي، وهذه «قدمناها إلى المحكمة أيضاً، ولا بد من لفت نظر جميع الجهات إلى أن منطقة الدالية هي معلم تراثي وأثري، ويفترض أن يكون لوزارة البيئة اهتمام بما يحصل هناك، فالمسألة أبعد من مجرد خلاف شخصي. عموماً، نحن واثقون من أننا سنكسب القضية، إن أبعدها التسييس، ولنا كل الثقة بالقضاء والقاضية التي تنظر في القضية ولها القرار والحكم».

بعض الناشطين كانوا يوزعون نص عريضة أطلقوها على الإنترنت، وذلك للحفاظ على طبيعة الدالية كما هي، ورفضاً لابتلاع الأملاك العامة من جهة ثانية. ومما جاء في الأوراق الموزعة: «ندعو سكان بيروت إلى تعزيز ارتياد منطقة الدالية في الروشة، وممارسة حقهم في الوصول الحر إلى البحر، فالبحر العام يتكون من ممارسات مستخدميه وهو فضاء للتجمع والتلاق، واكتسابنا له تابع من ممارستنا لحقنا بالتواجد فيه».

## زراعة

# الكهرباء ضحية أيضاً: تقنين إضافي

للحدوث، فمن المفترض أن تبقى الباخرتان في عرض البحر «بحيث لا يمكن إقراغ حمولتها بسبب الأمواج العاتية». وهنا، تبدأ المؤسسة بتنفيذ بندها القسري الذي يفترض بالدرجة الأولى «خفض حمولة الطاقة في المعامل، على أن يبدأ في هذه الحال اليوم في معمل الذوق، حيث ستُخفّض حمولة مجموعتين، لأنه يعمل على الفيول أويل والكمية المتوفرة ليست كافية». ومن المتوقع أن يستمر التوقف حتى «انتهاء العاصفة الأسبوع المقبل». وبترافق هذا الأمر مع توقف مجموعتين في معمل دير عمار أصلاً عن العمل بسبب الصيانة، ولا يتوقع عودتهما للعمل قبل عشرة أيام. ولن ينتهي الأمر عند هذا الحد؛ فالمجموعات العاملة على الغاز أويل معرّضة للخفض ومن ثم التوقف، ومنها مجموعة في دير عمار أيضاً، قد يتوقف على أثرها العمل عن العمل كلياً. فيما لو ساء الوضع، وهذا ينطبق على مجموعات في معمل الزهراني. وبما أن «الكسا» آتية بقوة، فالأكيد أن العتمة ستكون «حادّة» في معظم المناطق اللبنانية، تبعاً لساعات التقنين الحادة هي الأخرى.

معمل الذوق، أول المعرضين للتوقف إذا لم تفرغ حمولة باخرة الفيول

في معمل دير عمار عن العمل بسبب الصيانة؟ في ظل انشغال وزارة المالية «بتداعيات مؤتمر وزير الأشغال العامة والنقل، حيث يغيب الكل عن السمع»، تشير المؤسسة إلى أن «اعتمادات باخرتي الفيول أويل قد وقعتا المالية السبت الماضي، فيما وقعت اعتمادات باخرة الغاز أويل أمس، ويجري العمل منذ أمس على ربط تلك البواخر تمهيداً لتفريغ حمولتها، وهو أمر متروك لحال البحر». أما إن لم يسمح البحر بهذا الربط، وهو الاحتمال الأقرب

راجانا حمية سبق التقنين الكهربائي الحاد العاصفة القطبية. فقبل يومين من «الكسا»، أعلنت مؤسسة كهرباء لبنان أن ساعات التغذية بالتيار الكهربائي «ستنخفض بشكل حاد»، بسبب النقص، الحاد هو الآخر، في مادتي «الفيول أويل» و«الغاز أويل» اللتين تستيران معاً في الإنتاج، التي من شأنها «توقيف عدد من المجموعات الحرارية المنتجة في عدد من المعامل». أما السبب، بحسب ما أشارت إليه المؤسسة، فيعود إلى «تأخر وزارة المالية في فتح الاعتمادات اللازمة لاستيراد هذه المواد، بحسب الاتفاق المبرم مع الشركات التي تزود معامل الإنتاج».

وهنا، السؤال عن السبب الذي أدى إلى هذا التأخير في وزارة المالية، وخصوصاً أن البواخر الثلاث التي تحمل المادتين قد وصلت قبل أسبوعين؟ وما الذي سيفعله هذا التدبير القسري الذي اتخذته المؤسسة، في عزّ توقف المجموعة البخارية والمجموعة الغازية الثانية

من تحت النفق ويسير في عبارات ومسالك تحت مدرج مطار بيروت ويمتد الأمر على الأوتوستراد الشرقي ليصب في البحر. إذ، بعض ما قاله العريضي صحيح، وبعض قصة الطوفان مغيب. فماذا في حجة المتعهد؟ يقول رئيس مجلس إدارة شركة الجنوب للإعمار رياض الأسعد، إن نفق الكوكودي مرشح للطوفان مجدداً بعدما مرّت أكثر من 5 أيام على الطوفان ولم يجر (حتى ظهر أمس) تنظيفه من الأوساخ والتراب التي انجرفت وسدت مجاري تصريف المياه ومسالكه. ويؤكد الأسعد قائلاً: «لم نلتزم صيانة نفق الكوكودي، بل قدما عرضاً في 25 أيلول ولا تزال في مرحلة التفاوض على الأسعار والتفاصيل الباقية. لقد التزمنا مع الشركة تنظيف مضخة الأوزاعي فقط، ولم نحصل على تلميز مضخات الكوكودي ولا على تنظيف المسالك والمجاري التي تجرّ نهر الغدير إلى البحر مروراً بنفق المطار ومدرجات المطار». ويعتقد الأسعد أن سبب الطوفان هو «عدم تنظيف المسالك والمجاري، ولم يكن أحد جاهزاً لتنظيفها أيضاً، ما أدى إلى تراكم الأوساخ والتراب على مسارب النفق وارتفع منسوب المياه في غرف المضخات وتعطلت الكهرباء».

هذا الصراع على صلاحية تلميز صيانة المطار هو صراع على مشروع تصل قيمته إلى 20 مليون دولار، وفق مصادر مطلعة. لكن يبقى هناك الكثير من الأسئلة: لماذا لم يقدّم العريضي أسباب وقوع الطوفان قبل أن يلقي بالمسؤوليات يميناً ويساراً؟

## الطوفان آتٍ

في الواقع، تأتي رواية شركة MEAS لتزيد رواية العريضي غموضاً إضافياً وتوسيعاً أكبر للمسؤوليات. فالشركة أبلغت مجلس الإنماء والإعمار أن مثل هذا الطوفان لم يكن مرتقباً. فعلى سبيل المثال، لماذا دخلت المياه إلى الجامعة اللبنانية، علماً بأن هذا الأمر لم يحصل سابقاً؟ لكنها تطرح سؤالاً يستحق اللبنانيون أين يعلموا إجابته: هل أجريت أي تحسينات على نهر الغدير الذي يعدّ المشكلة الرئيسية للطوفان وأدت إلى حماية مواقع وتجميع المياه في المواقع المحمية وطوفانها في مواقع لم يكن مرتقباً فيها حدوث الطوفان؟

هذا السؤال لا يمكن الإجابة عنه قبل إجراء تحقيق تقني ومفضل لما جرى. فالقصة المتفق عليها حتى الآن هي أن نهر الغدير طاف في الموقع الذي يمز

